ARID Journals

ARID International Journal of Informetrics and Scholarly Communication (AIJISC)
ISSN: 2708-7352

Journal home page: http://arid.my/j/aijisc

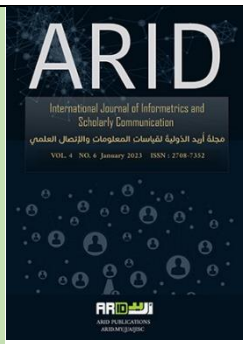

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ لقياسات المعلومات و الإتصال العلمي

العدد 6 ، المجلد 4 ، كانون الثاني 2023 م

The Behaviour of Activating of Information Tools of Shura Council Members in The Sultanate of Oman and Facilitating The Challenges That Facing Them

Sami Salim Ambusaidi[(1)*], Khalfan Zahran Al Hijji[(2)], Nour Elin Elshaiekh[(3)]

1- The General Secretariat of Majlis A'Shura- Shura Council - Sultanate of Oman

2 -Studies Department – Collage of Arts and social Science- Sultanate of Oman

3 -Studies Department – Collage of Arts and social Science- Sultanate of Oman

سلوك تفعيل أدوات البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمَان وتسهيل التحديات التي تواجههم

سامي بن سالم أمبوسعيدي[(1)]*، خلفان بن زهران الحجي[(2)]، نورالدين محمد الشيخ عثمان[(3)]

1- الأمانة العامة لمجلس الشورى- مجلس الشورى- سلطنة عمان

2- قسم دراسات المعلومات – جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان

3- قسم دراسات المعلومات – جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان

saamy2005@gmail.com

arid.my/0007-9175

https://doi.org/10.36772/arid.aijisc.2023.463

ARTICLE INFO
Article history:
Received 15/10/2022
Received in revised form 1/11/2022
Accepted 20/12/2022
Available online 15/01/2023

ABSTRACT

The study of the behaviour of activating of information tools of Shura Council members in the Sultanate of Oman and facilitating challenges facing them adopted the qualitative approach to achieve its goals through semi-structured interviews with the Council members of the 9th term (2019-2023). It consists of a sample study of twenty-eight members representing 32.5% of the student community. This study aims to investigate how to facilitate search tools of information of Members of Shura Council in Sultanate of Oman and the challenges facing them. The result showed that members of the Shura council were looking for information for parliamentary work and they used multiple tools and methods to obtain the information needed for their parliamentary work. It was also revealed that the members of the Shura council was keen to use the information in debates, officials' interviews, and media interviews. The study presented a set of recommendations for improving the information of the work in the Shura council and the work to adopt a law for the right of freedom of information, and activating the role of the Oman Council Library to serve parliamentary work..

Keywords: Shura council in Sultanate of Oman, Information-seeking behaviour.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرَف على كيفية تيسير أدوات البحث عن المعلومات لأعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان، والتحديات التي تواجههم للحصـول على المعلومات. حيث اعتمدت الدراسـة على المنهج النوعي لتحقيق أهدافها وذلك من خلال اسـتخدام أداة المقابلة شـبه المفتوحة مع أعضـاء مجلس الشـورى في سـلطنة عُمّان في الفترة التاسـعة (2019م-2023م)، التي تكونت منها عينة الدراسة لعدد ثمانية وعشرين عضواً يمثلون (32.5%) من مجتمع الدراسة. وبذالك توصلت الدراسة إلى أن أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان يبحثون عن المعلومات لتنفيذ مُتطلبات الأعمال البرلمانية، ويستخدمون وسائل وطرقا متعددة للحصول على المعلومات اللازمة لعملهم البرلماني. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء مجلس الشورى يحرصون على استخدام المعلومات في المناقشات، والمداولات البرلمانية، وفي مقابلات المسؤولين، واللقاءات الإعلامية. توصلت الدراسة لعدد من التوصـيات من أجل تحسـين العمل المعلوماتي لمجلس الشـورى في سـلطنة عُمّان والعمل على إقرار وتفعيل قانون حق الحصول على المعلومات، وتفعيل دور مكتبة مجلس عمان لخدمة العمل البرلماني.

الكلمات المفتاحية: مجلس الشورى في سلطنة عُمان، سلوك البحث عن المعلومات، الأدوات البرلمانية، استخدام المعلومات.

المقدمة

نتيجةً لما يشهده العالم من إنتاج للمعلومات لاسيما بعد اتساع استخدام شبكة الإنترنت والتقنيات الرقمية الحديثة، تنوعت الأدوات التي يمكن من خلالها الوصول للمعلومات، وأساليب وسلوكيات الأفراد في البحث عنها والحصول عليها، إذ تعد دراسات أساليب سلوك البحث عن المعلومات من أهم مجالات البحث العلمي، لقد ظهر من خلال العقود الثلاثة الماضية تقديم العديد من الدراسات والأبحاث في سلوك البحث عن المعلومات، لاسيما في مجال علم النفس التربوي وعلم المعلومات. كما نُشِرت العديد من البحوث عن المعلومات منذ ستينيات القرن العشرين، حيث تختلف هذه البحوث من حيث فرضياتها، وبناؤها الهيكلي، وأغراضها، ونطاق استخدامها (Patel & Anand، 2020م) . عَرَّفَ ضليمى (2016م) سلوك البحث عن المعلومات بأنه: "نشاط إنساني سلوكي يقوم به الإنسان مستخدماً مجموعة من الطرق والأساليب للوصول إلى معلومات مُعينة، تُشبع حاجاته ورغباته خلال مدة زمنية مُعينة" (ص: 123). ويرى Wilson (2000م) أن سلوك البحث عن المعلومات جزءٌ من السلوك البشري، لذا يجب أن تتضمن عملية دراسته السلوك السلبي للبحث عن المعلومات واستخدامها، وأن يشمل جميع العوامل، والمعيقات البشرية، والتقنية للحصول على المعلومات. من خلال مراجعة الباحث للأدبيات السابقة التي تَبين أن هناك كماً كبيرًا من الدراسات التي تناولت سلوك وأساليب البحث عن المعلومات لدى فئات وظيفية مُتنوعة من المجتمع، في حين لم تتناول هذه الدراسات سلوك البحث عن المعلومات لدى أعضاء البرلمانات بشكل كبير ومُعمق. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في هذا الجانب بدراسة كيفية تيسير أساليب سلوك البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان وتسهيل التحديات التي تواجههم في الحصول على المعلومات.

المحور الأول: الإطار المنهجي للدراسة:

1.1 مشكلة الدراسة:

لا شك أن المعلومات من العناصر الضرورية لأي عمل يقوم به الإنسان، وتبرز الحاجة إليها في كل الأنشطة الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والعلمية، والترفيهية في المؤسسات العامة والخاصة. ولذلك تهتم الهيئات التشريعية المُنتخبة بالمعلومات في أداء أعمالها عند اتخاذ القرارات المرتبطة بالتشريع، والرقابة، والموافقة على تعيين كبار المسؤولين (المختار، 2013م). كما تلعب المعلومات دوراً محورياً في تحسين التشريع وإدراك آثاره، وضبط السلطة التنفيذية، وإخبار الجمهور العام من أجل تمثيل الوحدات البرلمانية (غانم، 2005م). يتفاوت دور المعلومات في خدمة أهداف المؤسسات التشريعية حسب الصلاحيات المتاحة للبرلمان، والوسائل البرلمانية التي يحق لأعضائه

استخدامها في متابعة أداء المؤسسات التنفيذية في الدولة (بيثام، 2006م). يستخدم أعضاء البرلمانات المعلومات في تحليل القوانين ومعرفة مدى القصور في التطبيق ودراسة آثاره المتوقعة بعد تطبيقه. ومع منح مجلس الشورى في سلطنة عُمّان الصلاحيات التشريعية والرقابية بموجب المرسومين السلطانيين رقم (2011/99م)، (2021/7م) استخدم أعضاء مجلس الشورى عددا من الوسائل والأدوات البرلمانية المتاحة لهم، في أداء واجباتهم الرقابية حول مختلف المواضيع مع الأجهزة التنفيذية الأخرى بالدولة تزامنًا مع تفعيل الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى العماني، حيث ارتفعت وتيرة العمل التشريعي، والرقابي في مجلس الشورى، وتشير إحصائيات العمل في مجلس الشورى إلى ارتفاع استخدام الأدوات البرلمانية في الفترة السابعة ، بنسبة (27%) مقارنة مع الفترة السادسة (الكتاب الإحصائي لمجلس الشورى، 2015م). كما يشير الكتاب الإحصائي لمجلس الشورى للفترة الثامنة (2019م) أن أعضاء المجلس تقدموا بـ (724) أداة برلمانية مباشرة زيادة عن الفترة السابعة بلغت نسبتها (174%). وعلى الرغم من أهمية المعلومات في العمل التشريعي، والرقابي في مجلس الشورى إلا أن طبيعة المعلومات المطلوبة، ومصادرها وآلية توظيفها في خدمة العمل البرلماني لم تتعرض للتقييم والبحث طوال مدة عمل مجلس الشورى، كما لم تتم دراسة سلوك البحث عن المعلومات لأعضاء مجلس الشورى ومعرفة مدى إدراكهم لأهمية المعلومات في خدمة أعمالهم البرلمانية. بناءً على ما تقدم، وتأكيدًا على أهمية المعلومات في العمل البرلماني، لتحقيق أعلى مستويات الجودة، والمهنية في تطبيق أساليب المعرفة لخدمة مُتطلبات التجربة البرلمانية العمانية، تناولت هذه الدراسة سلوك البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان، من أجل تسهيل الصعوبات التي تعيق توصيل المعلومات إليهم.

2.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أسباب دوافع البحث عن المعلومات التي يحتاج إليها أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عُمّان.
- التعرف على وسائل وأساليب الحصول على المعلومات التي تساعد أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عُمّان في اتخاذ القرار.
- التعرف على مجالات استخدام المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العُمّاني.

3.1 أهمية الدراسة:

المستوى النظري: تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع في الفترة الراهنة، إذْ تُعدُّ هذه الدراسة الأولى من نوعها على مستوى الدراسات العلمية في سلطنة عُمّان التي تبحث في كيفية سلوك وأساليب البحث عن المعلومات لأعضاء مجلس الشورى العماني.

المستوى التطبيقي: تساعد النتائج والتوصيات التي تخرج بها هذه الدراسة في تجويد استخدام المعلومات وإثرائها في مجلس الشورى، بما ينعكس إيجابا على أداء مجلس الشوى في الفترة القادمة.

4.1 مصطلحات الدراسة:

مجلس الشورى العُمّاني: مؤسسة برلمانية عُمّانية، أنشئت في عام 1991م بموجب المرسوم السلطاني رقم (1991/94م) ليكون بديلاً عن المجلس الاستشاري للدولة الذي أنشئ عام 1981م. ويضم المجلس ممثلين عن ولايات سلطنة عُمّان وعددهم (86) عضوًا، ينتخبون من قبل المواطنين العُمّانيين في انتخابات عامة تجرى كل أربعة أعوام (الشكيلي، 2018م).

أعضاء مجلس الشورى: هم أعضاء منتخبون من قبل المواطنين بموجب قانون الانتخاب الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2013/58م). (اللائحة الداخلية لمجلس الشورى العُمّاني، 2012م).

5.1 حدود الدراسة:

- **الحد المكاني:** مجلس الشورى العُمّاني.
- **الحد الموضوعي:** أدوات وأساليب البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العُمّاني.
- **الفترة الزمانية للدراسة:** من بداية شهر مايو عام 2022 م حتى نهاية شهر ديسمبر عام 2022م.

2. منهجية الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative approach) من خلال استخدام المقابلة شبه المفتوحة كأداة لجمع البيانات، التي تعد أهم أدوات جمع البيانات في المنهج النوعي كونها تساعد على الولوج في مجتمع البحث للحصول على فهم عميق لمشكلة البحث طبقاً لواقعها والوصول إلى نتائج تساعد الباحث على فهم سلوك وأساليب البحث عن المعلومات لمجتمع الدراسة المعنية، هذا بالإضافة إلى كونها أداة مناسبة لنوع مجتمع الدارسة وحجمه، وعليه فقد استخدم الباحث المقابلة شبه المفتوحة المتعلقة، وفقاً للمحاور الآتية:

المحور الأول: أسباب دوافع البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العُمّاني.

المحور الثاني: وسائل الحصول على المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العُمّاني.

المحور الثالث: مجالات استخدام المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى العُمّاني.

1.2 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان للفترة التاسعة (2023/2019م) البالغ عددهم (86) عضواً، وفقاً لتوزيعهم على اللجان الدائمة، نظرًا لصغر حجم مجتمع الدراسة، وتَمَاثل الصلاحيات القانونية، والإدارية لمجتمع الدراسة؛ عَمد الباحث إلى استخدم العينة الملائمة أو الهادفة (Convenience sampling) لإجراء المقابلة شبه المفتوحة، التي يصفها Patton (2002م) بأنها تستخدم غالباً في المنهج النوعي في حالة صغر حجم مجتمع الدراسة، مع إمكانية الوصول للعينة بيسر وسهولة. أضاف Tongco (2007م) أن العينات الملائمة غير الاحتمالية تكون أكثر فاعلية عندما يحتاج الباحث إلى دراسة مجال معيّن لتشابه أدوار أفراد العينة في التعاطي مع مشكلة البحث إلى حد ما. بناءً على ذلك قام الباحث بالتواصل مع جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (86) عضواً في المرحلة الأولى من جمع البيانات عن طريق الاتصال الشخصي، وإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني، وإعداد أسئلة المقابلات مع الأعضاء المُستجيبين وصولاً إلى مقابلة (28) عضواً، بنسبة (32.5%) من مجتمع الدراسة.

2.2 طريقة ترميز عينة الدراسة:

رُمِزَ للمشاركين في المقابلة بحرف (M) اختصاراً لكلمة (Member)، يليه الترقيم للدلالة على تسلسل المشاركين.

3.2 تحليل المقابلات:

نتج عن تعدد الأدوات المستخدمة في الدراسة وجود كمٍ كبيرٍ من المعلومات والبيانات، ولذلك حُللت بيانات الدراسة، وفقًا للتحليل الموضوعي الذي أسسه Braun and Clarke (2006م) على النحو الآتي:

- تحويل المقابلات وتفريغها من القالب السمعي المنطوق إلى نصوص وجمل مكتوبة ليسهل التعامل معها عند القراءة.
- تبويب المقابلات في مجموعات ذات معنى، وتقسيمها حسب سمات التشابه بينها مع استبعاد البيانات التي ليس لها علاقة مباشرة بأهداف البحث أو الدراسة الحالية.

- تصنيف البيانات إلى موضوعات رئيسة، وفقاً لمحاور الدراسة.
- مراجعة التصنيفات التي سبق تحديدها وفقاً لمحاور الدراسة الحالية، والنظر في كفايتها لتغطية جميع محاور الدراسة، مع ربط البيانات بطريقة موضوعية.
- تسمية الموضوعات بشكل نهائي حسب البيانات المستخرجة وفقاً لمحاور الدراسة وأهدافها وأسئلتها المعدة مسبقاً.
- كتابة البحث في صورته النهائية، مع مراعاة الأهداف العامة للدراسة، والعلاقة بين محاورها، وربط النتائج النهائية المتحصل عليها مع نتائج الدراسات السابقة التي استعان بها الباحث في دراسته.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة:

يُعد امتلاك المعلومات في هذا العصر من أهم العوامل المهمة لنجاح أي مشروع. ولكي يؤدي عضو البرلمان أداء دوره التشريعي بكفاءة واقتدار لا بد من الحصول على المعلومات وامتلاكها عند اتخاذ القرار، ووفقاً لما قام به الباحث وبعد اطلاعه على الإنتاج الفكري المنشور حول سلوك وأساليب البحث عن المعلومات لأعضاء البرلمان، اتضح أن الأدب المنشور في هذا الموضوع قليل نسبيًا، نظرًا لصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء البرلمان في فترة زمنية ملائمة للباحث فضلاً عن عدم إتاحة الكثير من الوثائق الخاصة بعمل المؤسسات المنتخبة للعموم. كما تبين للباحث أن الإنتاج الفكري العربي في هذا الموضوع قليل جدًا مقارنةً مع المصادر الأجنبية، فقد رَكَّز الأدب العربي على الشأن الدستوري، والقانوني وعدم تناول هذا الفن بشكل عميق ومفصل لأساليب وسلوك البحث عن المعلومات لأعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان، حيث شهد العالم إنتاجا غزيراً للمعلومات خاصةً بعد اتساع استخدام الإنترنت، والتقنيات الرقمية الحديثة لذلك تنوعت الأدوات التي يمكن من خلالها الوصول لمعلومات تصاحب تنوع أساليب وسلوكيات الأفراد في البحث والحصول على المعلومات. حيث تعد دراسة سلوك المستخدمين من أهم مجالات البحث وأكثرها فائدة لمؤسسات المعلومات، حيث قُدِّمَ خلال الثلاثة العقود الماضية العديد من الدراسات، والأبحاث عن أساليب البحث عن المعلومات لاسيما في مجال علم الإدارة، وعلم المعلومات، إذ يعرض الباحث هذه الدراسات التي استعان بها، وفقاً لأربعة مُحددات أساسية للسلوك المعلوماتي لدى أعضاء البرلمان.

أولاً: أسباب دوافع البحث عن المعلومات:

يشير غانم (2005م) إلى أن أعضاء البرلمان الجزائري يبحثون عن المعلومات من أجل التشريع، والرقابة البرلمانيّة، والموافقة على تعيين كبار الموظفين في المحاكم الدستورية. بينما أضاف طحطح (2009م) أن أعضاء البرلمان المغربي يبحثون عن المعلومات لتفعيل عملية الرقابة، من أجل ممارسة لجان المجلس لصلاحيتها [المخولة لها]، فضلاً عن ذلك فإن نائب البرلمان يبحث عن المعلومات كي يكون على دراية فنية واسعة لما يتعلق بتقديم مقترحات القوانين وسنّها، إضافةً للإحاطة بالجوانب الاقتصادية، والاجتماعية للدولة. أوضح Alkhurainej and Mansour (2011م) أن أعضاء مجلس الأمة الكويتي يبحثون عن المعلومات كي تكون الوسائل البرلمانيّة التي يقدمونها متوافقة مع الأحداث الجارية في المجتمع الكويتي، أي أن الأعضاء يبحثون عن المعلومات كردة فعلٍ، وليس بشكل دائم على مستوى عملهم البرلماني. أما أعضاء البرلمان في جمهورية بنغلاديش حسب ما ورد في دراسة Hossain et al (2017م) في الغالب يبحثون عن المعلومات للتحضير للمناقشة البرلمانيّة، وتقديم الخطب والأسئلة لأعضاء الحكومة، إضافةً لتداول الأفكار خارج مبنى البرلمان، ولكنهم لا يهتمون بالحصول على المعلومات للمراسلات الرسمية. فيما أشار Wauters et al (2021م) إلى وجود زيادة في الاهتمام بعملية البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس النواب البلجيكي عند استخدام الأدوات البرلمانية الفردية، والمبادرات المجتمعية الشخصية، وعقد الاجتماعات البرلمانية الافتراضية، والأنشطة السياسية المرتبطة بالأحزاب السياسية الأخرى.

أظهرت دراسة Shailendra and Prakash (2008م) أن الدوافع الأساسية للبحث عن المعلومات لدى أعضاء البرلمان الهندي البحث عن القضايا والمظالم التي تحصل للناس، ولأعمال البحث البرلماني، والتظاهرات الإعلامية، لذالك أشارت الدراسة إلى أن المعلومات عن المجتمع المحلي تتوفر لأعضاء البرلمان الهندي بشكل دائم؛ نسبة لوجود رئيس الحكومة عضواً في البرلمان وغالبية الأصوات التي تمكنه من تشكيل الحكومة. حيث أكد Zaffar (2009م) في دراسة تناولت أسباب البحث عن المعلومات لدى أعضاء الجمعية التشريعية في أقاليم لأوتار براديش (UP) وراجستان بجمهورية الهند أن (83.58٪) من النواب يبحثون عن المعلومات للتحضير لخطب البرلمان، والمناقشات، والمقابلات الرسمية، والأسئلة البرلمانية التي توجه لهم. فيما حدد Ling (2013م) دوافع البحث عن المعلومات لدى أعضاء البرلمان السنغافوري في التحضير لاستخدام الأدوات التشريعية، بغرض إثراء المناقشات البرلمانية. أما أعضاء البرلمان الماليزي فإن (95%) منهم يبحثون عن المعلومات لفهم المشكلات والقضايا المطروحة للنقاش في مجلس النواب وفقاً لما بينته

دراسة (Hussain & Abdullah، 2012م). وأشار Marcella et al (2007م) إلى أن دوافع البحث عن المعلومات لدى أعضاء البرلمان الأوروبي تتمحور في تقديم الرأي في المواقف السياسيّة، والتشريعيّة، واتخاذ القرارات، وقد شملت هذه الدراسة العاملين في البرلمان الأوروبي والزوار. كما بيّن Orton et al (2000م) أن أعضاء مجلس العموم البريطاني يبحثون عن المعلومات لإقرار وتوقيع الاتفاقيات الكبيرة، واتخاذ القرارات المهمة. أما في البرلمان المالطي، فإن (70%) من الأعضاء يبحثون عن المعلومات لاتخاذ القرارات سواءً على المستوى الاقتصادي أو على مستوى الأعمال التنفيذية في البرلمان وفقاً لدراسة (Caruana & Farrugia، 2018م) .

ثانياً: وسائل وأساليب الحصول على المعلومات:

جاءت نتائج دراسة Abdullah and Hussain (2012م) لتبين أن أعضاء البرلمان الماليزي يحصلون على المعلومات من خلال البحث في الإنترنت وقواعد البيانات المتخصصة، حيث توافقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة Mansour and Alkhurainej (2011م) التي بيَّنت أن أعضاء مجلس الأمة الكويتي يحصلون على المعلومات عن طريق البحث في الإنترنت، وقواعد البيانات البرلمانية، ومحاضر الجلسات السابقة، وأن نصف الأعضاء يقضون أكثر من عشر ساعات أسبوعيا للبحث عن المعلومات. أما أعضاء البرلمان الهندي فإنهم يحصلون على المعلومات من خلال الاطلاع والبحث في الوثائق الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت وثائق ورقية أو وثائق رقمية، وفقاً لدراسة (Shailendra & Prakash، 2008م). بينما أظهرت نتائج دراسة Hossain et al (2017م) أن أعضاء البرلمان البنغلاديشي يحصلون على المعلومات من خلال مطالعة الصحف اليومية، ومحطات الإذاعة والتلفزيون، إضافة للمنشورات والتقارير الحكومية، وحضور الاجتماعات، والمؤتمرات، والحلقات الدراسية، وورش العمل ذات العلاقة. وأشار الصاوي (2005م) في دراسته إلى اعتماد أعضاء البرلمانات حول العالم على عدد من المختصين في مجالات شتى؛ لتوفير المعلومات التي يحتاجونها عن القضايا المعروضة للنقاش في البرلمان، وأن هناك (25) ألف مُختص مُتعاقد مع الكونجرس الأمريكي لجمع المعلومات، وتحليلها والقيام بالأبحاث، وتفسير التشريعات. وهذا يتفق مع ما أشار إليه Salman (2017م) عن تعدد مهام وواجبات أعضاء المؤسسات البرلمانية، لذلك يستعين أعضاؤها بمجموعة من المختصين للبحث عن المعلومات الملائمة للموضوعات المطروحة للنقاش في لجان البرلمان والمكاتب التنفيذية. كما خَلُصت دراسة Weber et al (2019م) إلى أن وجود الخبراء في المجلس الوطني عزز من دوره كمنتدى للنقاش والحوار في بحث تأثير التقنيات الناشئة على مستقبل الاقتصاد والأعمال في جمهورية النمسا.

ثالثاً: مجالات استخدام المعلومات

يعتمد استخدام المعلومات على مدى صلاحيات أعضاء البرلمان لحظة اتخاذ القرارات التشريعية والتوجيهات الرقابية، وقدرتهم في الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن، مما يوفر لهم الوقت الكافي لاستخدام المعلومات بكفاءة ومهنية عالية غانم (2005م). كما أن أعضاء البرلمان المغربي يحرصون على استخدام المعلومات في سنّ القوانين ومراقبة أداء عمل الجهات التنفيذية. إضافةً لما تطرق إليه Mansour and Alkhurainej (2011م) من أن أعضاء مجلس الأمة الكويتي يهتمون باستخدام المعلومات في الوسائل البرلمانيّة في المقام الأول، وبعض الأعمال الأخرى ذات العلاقة بعملهم في مجلس الأمة، المتمثل في مقابلة المسؤولين، واللقاءات الإعلامية. أما في جمهورية بنغلاديش، فأكدت دراسة Hossain et al (2017م) أن أعضاء البرلمان يستخدمون المعلومات في المناقشات، والمداولات البرلمانيّة في البرلمان، وأن الأعمال اليومية لعضو البرلمان كاللقاءات الإعلامية وكتابة الرسائل الرسمية لا تتطلب استخدام معلومات ذات طبيعة معينة. فيما يبيّن Shailendra and Prakash (2008م) أن أعضاء البرلمان الهندي يحرصون على استخدام المعلومات للمشاركة في التجمعات الانتخابية، والمؤتمرات النيابية، والمقابلات الإعلامية، والعمل البحثي. أشار Zaffar (2009م) أن أعضاء الجمعية التشريعية في أقاليم لأوتار براديش (UP) وراجستان يستخدمون المعلومات في الأعمال البرلمانية، واللقاءات الإعلامية. كما أشار Ling (2013م) إلى أن استخدام المعلومات من قبل أعضاء البرلمان السنغافوري يتمحور في العمل البرلماني؛ وفقاً لطبيعة عمل عضو البرلمان التي تتطلب معلومات دقيقة وموثوقة. أما أعضاء البرلمان الماليزي فيهتمون باستخدام المعلومات القانونية لإبداء الرأي في الموضوعات المطروحة للنقاش تحت قبة البرلمان، (Abdullah & Hussain، 2012م). في حين يحرص أعضاء البرلمان المالطي على استخدام المعلومات الاقتصادية عند مناقشة الشأن الاقتصادي، والمالي في الجلسات العامة، والاجتماعات الداخلية (Caruana & Farrugia، 2018م).

وقد خلصت دراسة Saebo (2011م) إلى أن أعضاء البرلمان النرويجي يهتمون باستخدام المعلومات في موقع التدوينات المصغّر "تويتر"، لإبلاغ الناس عن أنشطة النواب البرلمانية، بغرض التعبير عن وجهات نظرهم بشأن قضايا الساعة للمشاركة في المناقشات الافتراضية مع أعضاء البرلمانات الأخرى. يتفق هذا مع ما توصلت إليه دراسة Vesnic (2013م) إلى أن أعضاء البرلمان الأوربي يحرصون على استخدام المعلومات في وسائط الإعلام الاجتماعية، لتقديم مُستجدات العمل البرلماني، بغرض التسويق السياسي، وإنشاء روابط قوية مع الناخبين. بينما رصدت دراسة Stier et al (2021م) استخدام كم كبير من المعلومات النوعية من قبل أعضاء البرلمان الأوربي في مواقع التواصل الاجتماعي

في فترة الانتخابات البرلمانية، بهدف التسويق والترويج الانتخابي، وإبلاغ الجمهور عن الأعمال المنجزة خلال الفترة الماضية.

وعليه ومن خلال ما تقدم من استعراض للدراسات السابقة التي تناولت استخدام المعلومات في العمل البرلماني؛ خلص الباحث إلى إن أوجه التشابه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يتمثل في الفئة المستهدفة من دراسة الموضوع وهم أعضاء البرلمان وسلوكهم للحصول على المعلومات. أما أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية فيتمحور في أن جميع الأدب المنشور في موضوع استخدام المعلومات من قبل أعضاء البرلمانات اعتمد على المنهج الكمّي بشكل أساسي من خلال الاستبيانات المرسلة للأعضاء، في المقابل اعتمدت هذه الدراسة على المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مفتوحة مع أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عمان، كما لم تقدم الدراسات السابقة مُقترحات لتأطير العلاقة القانونيّة لإتاحة المعلومات من الحكومة لأعضاء البرلمان، في حين خلُصت نتائج هذه الدراسة إلى أن إقرار قانون حق الحصول على المعلومات من الأجهزة التنفيذية يعتبر أهم الحلول لمعالجة معضلة استخدام المعلومات في العمل البرلماني.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية:

عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

تناول الباحث في هذا المحور عرض نتائج الدراسة التي أجراها لتحليل مضمون (28) مقابلة أجريت مع أعضاء مجلس الشورى العماني، التي شكلت نسبة بلغت (32.5%) من مجتمع الدراسة وفقاً للآتي:

أولاً: دوافع البحث عن المعلومات:

تباينت نتائج عينة الدراسة نسبةً لدافع البحث عن المعلومات، إذ أَفَادَ (17) مشاركا من عينة الدراسة، بنسبة بلغت (60.7%) أَنَّهم يبحثون عن المعلومات لبناء الأدوات البرلمانية، ومقابلة المسؤولين ومُناقشتهم في المواضيع التي تدخل ضمن صلاحيات مجلس الشوري العُمّاني، والتحضير لاجتماعات مكتب المجلس واللجان الدائمة، بينما جاءت إجابات كُل من (M2، M6، M8، M9، M22) أن دافعهم الرئيس للبحث عن المعلومات هو إعداد الأداة البرلمانية؛ لأنها الوسيلة التنفيذية والقانونية لتقديم أعمال مجلس الشورى للحكومة، بحيث تكون هذه الأداة نموذجية مُعززة بالأرقام والإحصائيات وتعكس مهنية العضو في استخدام صلاحياته القانونية، بينما أضاف سبعة من الأعضاء (M15، M18، M19،M20،

M26، M27،M28) أنهم يبحثون عن المعلومات لاستخدام الأدوات البرلمانية في المقام الأول؛ فأساس العمل البرلماني هو البحث عن المعلومات، ومن ثم التفكير في نوعية الأداة المناسبة لاتخاذ القرار، وليس العكس.

أكد (M7) عضو مجلس الشورى في سلطنة عُمّان أن دافعه الأساسي للبحث عن المعلومات، مقابلة المسؤولين لاسيما الوزراء، موضحاً أن هذه المقابلات تتطلب بحثًا مطولا عن المعلومات التي تتفق مع أهمية ما سوف يُطرح فيها من قضايا، نظراً لأن هذه المقابلات لا تكون متاحة بشكل دائم، وإنّما على فترات مُتباعدة، ويتفق كُل من (M23، M21) على أهمية البحث والتحضير الجيد للمعلومات عند مُقابلة المسؤولين لِكي يَكُونَ العضو مُلِمًّا بجميع تفاصيل المواضيع التي ستناقش مع المسؤلين في الحكومة.

جاءت إجابة (M11) عضوا مجلس الشورى في سلطنة عُمّان أن طبيعة القرارات التي تتخذ في اجتماعات مكتب مجلس الشورى واللجان الدائمة تحَتّم عليهما البحث عن المعلومات بشكل دائم وإصدار قرارات بصورة صحيحة، بينما أضاف العضوان (M24، M25) أن بعض الأعضاء لا يكلّفون أنفسهم عناء البحث عن المعلومات قبل اجتماعات اللجان لاعتمادهم على موظفي الأمانة العامة.

أظهرت إجابات أربعة من أفراد عينة الدراسة (M10, M14, M16, M17) بنسبة (14.2%) أن دافعهم للبحث عن المعلومات هو مُتابعة الشأن المحلي، والقضايا التي يتداولها الناس، والتحضير إلى لقاءت دورية مع المُواطنين، كون ذلك يجعلهم على اطلاع دائم بالمُستجدات المحلية، ويمكنّهم من الإلمَام بالْمَوْضُوعات التي تهم الشأن الوطني، وإسهام ذلك في تشكيل قناعاتهم وفيما يتداوله الناس من موضوعات. وأشار (M4) إلى أهمية البحث عن المعلومات التي توضح تفاصيل القضايا التي يتداولها الناس، بينما أفاد (M5) أنه يبحث عن المعلومات في كُل ما يخص الشأن الوطني، من خلال القراءة واللقاءات الدورية مع الناس، مؤكداً لذلك ما ذكره (M12) "أن المُشكلات التي تُطرح على مستوى الشارع هي الدافع الأساسي للبحث عن المعلومات، فيما أكد (M3) أن المواطنين أصبحوا على درجة جيدة من الوعي؛ لذا ينبغي أن يتزود عضوا مجلس الشورى بالمعلومات المناسبة للرد على استفساراتهم. وفلسف كُل من (M1، M13) أن اللقاءات الإعلامية هي الدافع الأساسي للبحث عن المعلومات، لأن هذه اللقاءات تدفعهم للتحضير الجيد من خلال جمع المعلومات والظهور بصورة جيدة أمام الجمهور.

ثانياً: وسائل الحصول على المعلومات:

تنوعت إجابات عينة الدراسة عن الوسائل والأساليب التي يتبعها أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان للحصول على المعلومات، فقد أشار سَبْعَة من أفراد عينة الدراسة وهم كل من (M5، M2،M9، M14، M16، M8) أنَّ الوسيلة التي يستخدمونها للحصول على المعلومات هي البحث بِأَنفسِهِمْ في جميع مصادر المعلومات، التقليدية أو الإلكترونية، كما أشار عضو مجلس الشورى (M5) أنه يفضل البحث بنفسه عن المعلومات حتى يكون على اطِّلاع بجميع جوانب الموضوع الذي يُطرح للنقاش، فيما أكد كل من (M2، M9) أَنَّهُما يبحثان عن المعلومات في الإنترنت، لاسيما في المواقع الحكومية الإلكترونية للحصول على المعلومات الحقيقية. فيما أشار عضوا مجلس الشورى (M14، M16) أنهما يبحثان عن المعلومات بأنفسهما في ملفات العمل في مجلس الشورى ومجلس الدولة لضمان السرية والمصداقية، وزيادة الخبرة في تتبع المواضيع. بينما أضاف (M6) أنه يبحث بنفسه عن المعلومات في جميع مصادر المعلومات المُتاحة عند التحضير لتقديم أداة برلمانية، موضحاً ذلك (M8) بِأَنَّهُ لا يُكلف أحدا بالبحث عن المعلومات عند استخدام الأدوات البرلمانية؛ لأنه يبحث عن المعلومات في المواقع الإلكترونية الأجنبية وفقاً لنوعية المعلومات المُناسبة التي لا يعرفها إلا هو.

كما أفاد أربعة من أفراد عينة الدراسة (M17، M15، M26، M28) بلغت نسبتهم (14.2%) أن الوسيلة التي يتبِعونها للحصول على المعلومات هي سؤال المُختصين في المجال المطلوب، سواء من داخل مجلس الشورى أو من خارجه، فيما أشار (M4) أن سؤال المُختص يوفر له الكثير من الوقت والجهد، مؤكداً ذلك (M3) بأن الشخص المُختص ليس بالضرورة أن يكون قادرا على توفير كافة المعلومات، إِنَّمَا يُرشده إلى مصادر المعلومات الصحيحة والموثوقة، بينما أضاف (M12) أنه يراجع الموضوعات التي ينوِي طرحها في المجلس الشورى مع مجموعة من المُختصين في عدة مجالات، لأخذ المشورة فيما يجب أن يتضمنه كل موضوع من معلومات. بينما يرى (M19) أن مُشَاركة المُختصين له في البحث عن المعلومات يُعزز التَعَاوُن، والمشاركة لإنجاح الأعمال فالشخص المُختص يقدم أحدث المعلومات في الموضوعات التي تطرح للنقاش في مجلس الشورى.

وأثبت ستة من الأعضاء (M10،M7، M13، M20،M23 ، M24) بنسبة بلغت (21.4%) أن الوسيلة التي يتبعونها للحصول على المعلومات هي تكليف موظفي الأمانة العامة في مجلس الشورى في سلطنة عُمّان بالبحث في مصادر المعلومات المُختلفة، والتواصل مع الجهات المَعنية للحصول على المعلومات، نظرا لضيق الوقت لديهم وللخبرة التراكمية الجيدة للموظفين. حيث أشار (M10،M7 ،) أن موظفي الأمانة العامة على دراية بالمعلومات المطلوبة لكل

موضوع، وفقاً لما أكده (M13) أنه يثق في قدرات موظفي اللجان وإمكانياتهم، لذلك يترك الأمر لهم للبحث عن المعلومات كُل في مجال تخصصه، وأشار كُل من (M20، M23، M24) أَنّهمْ يطلبون من موظفي الأمانة العامة البحث عن المعلومات في بعض الموضوعات العامة فقط، فضلاً عن أَنَّهم يراجعون كافة المعلومات قبل تضمينها في الأدوات البرلمانية. متفقين مع كل من (M11،M21 ، M25) إلى أنهم يستعينون بالموظفين المُختصين في الوحدات الحكومية للحصول على معلومات نوعية، قد لا تكون مُتاحة للعموم، وقد بَرَّرَ الأعضاء هذا التكليف للموظفين لعدم إتاحة هذه المعلومات لهم عن طريق الوسائل الرسمية.

وأوضح كل من (M1، M27) أَنَّهُمْا يستخدمان وسائل وأساليب مختلفة للحصول على المعلومات منها على سبيل المثال لا الحصر إرسال رسائل أو إشارات في وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي حول الموضوعات التي يرغبان في الحصول على معلومات عنها، إذ يبادر الكثير من المُتابعين لعضو مجلس الشورى بتزويده بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار مؤكدين أن هذا الأسلوب فعال في حال تعذر الحصول على المعلومات بالطرق المُعتادة.

أمّا فيما يتعلَّق باستخدام مكتبة مجلس عُمّان كوسيلة للحصول على المعلومات، فقد اتفق جميع أفراد عينة الدراسة على أَنَّهُمْ لا يستعينون بالمكتبة في عملهم البرلماني لأسباب مُتعددة عللها عضو مجلس الشورى (M1) "أنه لم يقم بزيارة المكتبة نظراً لضيق الوقت وكثرة اجتماعات اللجان الدائمة"، كما صرح بذلك (M4) أنه لا يستعين بالمكتبة كمصدر للمعلومات لعدم ملاءمة أوقات عمل المكتبة بالنسبة له، نسبةً لتوفير بدائل أخرى لمصادر المعلومات. كما اتفق كُل من (M18، M20، M22، M25) على أن عدم استخدامهم للمكتبة يعود إلى قلة المصادر الإلكترونية الحكومية فيها، ولذلك يجب أن تعمل المكتبة على تفعيل عملية الإتاحة الالكترونية لمصادر المعلومات، والتسويق لخدماتها بشكل أفضل.

ثالثاً: مجالات استخدام المعلومات:

يتبع أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان سبلاً مُختلفة لاستخدام المعلومات التي يحصلون عليها، إذ يقول: (11) مشاركا من عينة الدراسة، بنسبة بلغت (39.2%) أنهم يستخدمون المعلومات في بناء الأدوات البرلمانية، لأنها الوسيلة التنفيذية، والقانونية للتواصل مع الحكومة بسلطنة عُمّان، وقد أكد عدد من الأعضاء هم كل من (M1، M2، M17، M18 ، M27) أن استخدامهم للمعلومات في الأدوات البرلمانية بمثابة التوثيق الرسمي لعملهم. بينما أثبت (M5) "أن بعض المسؤولين يُفاجَؤون عندما تصلهم أداة برلمانية بها معلومات تفصيلية لوجود قناعة مُسبقة لديهم أن عضو مجلس الشورى

لا يهتم بالمعلومات ولا يستخدمها". فيما أكد كل من (M20، M24) أن استخدامهما للمعلومات في الأدوات البرلمانية يُعد نوعاً من الممارسة المهنية لتعزيز دور مجلس الشورى في العمل التشريعي والرقابي، بينما أشار (M19) أن استخدامه للمعلومات في الأدوات البرلمانية يحفظ له حقه القانوني في المُتابعة، والاستفسار لما آلت إليه هذه الأدوات. كما أوضح (M7) أن المُشرع العُمّاني أعطى حق استخدام الأدوات البرلمانية لأعضاء مجلس الشورى فقط، دون أعضاء مجلس الدولة، لذلك يجب الحرص أن تكون هذه الأدوات هي الوسيلة الوحيدة لتضمين المعلومات التي يتحصل عليها عضو مجلس الشورى في سلطنة عُمّان. في حين أكد (M8) أن مجال استخدام المعلومات يعتمد على طبيعة المعلومات التي تحصل عليها عضو مجلس الشورى وفقاً للطرق التي اتخذها في البحث عن المعلومات، فهناك معلومات تتعلق بتصحيح مسار عمل المؤسسات الحكومية بمختلف مسمياتها بغرض تفادي الوقوع في مشكلات ذات أبعاد وطنية، ففي هذه الحالة يلجأ أعضاء مجلس الشورى إلى الأدوات البرلمانية لاتخاذ القرار المناسب، أمّا إذا كانت المعلومات مُتعلقة بتقديم حلول لمشكلة محدودة فإنه يُفضل مُقابلة الشخص المسؤول مباشرة.

وقد استخدم أربعة من أفراد عينة الدراسة (M10، M13، M12، M25) بنسبة شكلت (14.2%) المعلومات في المناقشات، والمداولات البرلمانية التي تحدث في الجلسات العامة، واجتماعات اللجان المختصة لمكتب مجلس الشورى، بغرض إثراء النقاش وإقناع الأعضاء بالموافقة على المواضيع المطروحة للتصويت. وقد أشار (M10) أنه حريص على استخدام المعلومات أثناء المناقشات في الجلسات العامة، موضحاً أن استخدامه للمعلومات في هذا المقام يُسهم في تصويت الأعضاء للرأي الذي يتبناه، متفقاً مع (M13) الذي أكد أيضاً أنه يستخدم المعلومات في مناقشات التصويت على مشروعات القوانين التي يتم سنها من قبل مجلس الشورى بهدف تغيير وجهات نظر الأعضاء لصالح رأي اللجنة المختصة، فيما أكد (M12) على استخدامه للمعلومات في مُناقشات الجلسات العامة، واجتماعات مكتب مجلس الشورى واجتماعات اللجان المختصة وأن المعلومات تُساعد في تعزيز رأي عضو مجلس الشورى فيما يدلي به من موضوعات، بينما خالف (M3) هذا المقترح موضحا أن الإقرار بأهمية المعلومات في هذا الجانب يكون لاعتبارات شخصية وليس المعلومات التي يطرحها مقرر اللجنة، أو رئيس الاجتماع.

وأشار ثلاثة من الأعضاء (M26،M23، M28) بنسبة بلغت (10.7%) أنهم يستخدمون المعلومات في المقابلات الرسمية للمسؤولين، من أجل إقناعهم بوجهات نظرهم حول قضية ما. بينما أفاد (M15) أن بعض المسؤولين لديهم أعتقاد أن عضو مجلس الشورى يأتي لمقابلتهم دون تحضير للمعلومات، وهذا الانطباع ناتج عن ضعف الوعي لدى المسؤولين

بمهام أعضاء مجلس الشورى واختصاصاتهم. بينما يبين (M21) أن استخدامه للمعلومات عند مقابلة المسؤولين يُدعّم موقفه في التعاطي مع الموضوعات المطروحة للنقاش، ويساعد في بلورة وإيجاد حلول لتحديات كثيرة، وهذا ما أكده (M6) قائلاً إن الوظيفة تضع على عاتق اعضاء مجلس الشورى العديد من المسؤوليات، وقد لا يَطلع على كَثِيرٍ مِن المعلومات والحقائق التي يتم تداولها في الشارع العام، ولذلك فَإن استخدام المعلومات ذات العلاقة عند مُقابلة المسؤولين تُسهم في اختصار الوقت، وإيجاد الحلول التوافقية بين الأطراف.

جاءت نتائج المقابلات التي أجراها الباحث لعدد من المُشاركين في المقابلة أن (17.8%) يستخدمون المعلومات في اللقاءات الإعلامية، وفي مواقع التواصل الاجتماعي لإيصال رسائل للحكومة حول بعض المواضيع المُتداولة في الشارع العام، لعدم تجاوب بعض المسؤولين مع الأدوات البرلمانية، مهما كان نوعية المعلومات المُدرجة فيها، وهو ما أكده (M14) من أن استخدامه للمعلومات في اللقاءات الإعلامية يدفع المسؤولين إلى التجاوب بشكل أسرع، وأكثر فعالية، بينما أضاف كُل من (M11، M22) أن استخدامهم للمعلومات في وسائل الإعلام ليس وسيلة ضغط على أحد بل من أجل التفاعل والتعاطي مع القضايا التي يطرحها الناس (الجماهير). كما أكد (M9) أنه يُدرك المحاذير القانونية عند استخدام المعلومات في وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي.

توصيات الدراسة:

من خلال المحور النظري والتطبيقي للدراسة خَلصَ الباحث إلى مجموعة من النتائج والتَّوصيات وهي كما يلي:

توصيات مّتعلقة برئاسة وأعضاء مجلس الشورى:

- ضرورة العمل على إقرار قانون حق الحصول على المعلومات من الأجهزة التنفيذية، أو القيام بتقديم مقترح لتعديل قانون مجلس الشورى العُمّاني، بحيث يتضمن مواد قانونية تُمكِّن أعضاء مجلس الشورى العُمّاني من الاطلاع على كافة المعلومات التي تكون ضمن اختصاصاتهم.
- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء مجلس الشورى في مجال البحث عن المعلومات، واستخدام التقنيات الرقمية المُصاحبة.

توصيات مُتعلقة بمكتبة مجلس الشورى العُمّاني:

- ضرورة العمل على تسويق خدمات المكتبة بشكل أفضل، من خلال فتح قنوات تواصل تفاعلية مع أعضاء مجلس الشورى العُمّاني للتعرف على احتياجاتهم المعلوماتية.
- العمل على توفير خدمات الإتاحة الإلكترونية لمصادر المعلومات بمختلف أنواعها.

الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوع كيفية سلوك وأساليب البحث عن المعلومات لدى أعضاء مجلس الشورى بسلطنة عُمّان، مستخدمةً المنهج النوعي باستخدام أداة المقابلة شبه المفتوحة مع أعضاء مجلس الشورى في سلطنة عُمّان، توصل الباحث من خلال الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات التي تضاف إلى مكتبة مجلس الشورى في سلطنة عُمّان سائلاً العلي القدير أن تسهم هذه الدراسة بما انتهت إليه من نتائج في تحقيق مزيد من الإثراء العلمي للنتاج الفكري العربي، في موضوع استخدام المعلومات في العمل البرلماني.

المراجع العربية

1. الأمم المتحدة. دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (21-25 يوليو 2018م). الدليل البرلماني
2. جلال، بنداري تفعيل دور البرلمان وحاجته الى بيوت الخبرة. دار النهضة العربية (القاهرة) 2006م.
3. بيثام، ديفيد. البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين دليل للممارسة الجيدة. الاتحاد البرلماني الدولي (2006م).
4. الزياني، عثمان. بحث في مقومات البرلمان الشفاف: نحو تكريس الحق في الحصول على المعلومات البرلمانية: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة ومركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية بوجدة، المغرب (2011م).
5. الشكيلي، سالم. النظام السياسي والدستوري في سلطنة عُمّان. مكتبة الجيل الواعد (2018).
6. الصاوي، علي. المؤتمر العربي الأول لإدارة المجالس الوطنية العربية (التشريعية والشورى). المؤتمر العربي الأول: إدارة المجالس الوطنية: التشريعية / الشورى: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (2005).
7. ضليمى، سوسن طه حسن. المدخل إلى السلوك المعلوماتي . جمعية المكتبات والمعلومات السعودية (2016م).
8. طحطح، عبد الحكيم. مقاربة الدور الرقابي للجان البرلمانية . التهامي القائدي (2009)، ع 9.
9. غانم، السيد عبد المطلب. دور المعلومات في القرار البرلماني .المؤتمر العربي الأول: إدارة المجالس الوطنية: التشريعية / الشورى: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة (2005م).
10. مجلس الشورى. (2012). اللائحة الداخلية لمجلس الشورى. مجلس الشورى.
11. مجلس الشورى. (2015). الكتاب الاحصائي السنوي. مجلس الشورى.
12. مجلس الشورى. (2019). الكتاب الاحصائي السنوي. مجلس الشورى.
13. عبد الله عوض الكريم حاج أحمد. استخدام البرلمانيين السودانيين لمصادر المعلومات] رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة أم درمان الإسلامية (2013م).

المصادر الأجنبية

1. Abdullah, S., & Hussain, H. The information need and information use of Malaysia's members of parliament. In 78th IFLA General Conference, Helsinki, Finland.(2012م) .
2. Braun, V., & Clarke, V. Using thematic analysis in psychology. Qualitative research in psychology, 3(2), 77-101.(2006).
3. Caruana, J., & Farrugia, B. The use and non-use of the government financial report by Maltese Members of Parliament. Accounting, Auditing & Accountability Journal. (2018م)
4. Hossain, M. U., Hossain, M. A., & Islam, M. S. An assessment of the information needs and information-seeking behaviour of Members of Parliament (MPs) in Bangladesh. Information and Learning Science (2017م) .

5. Ling, L. P.Library services to Members of Parliament in Singapore . (م2013)
6. Mansour, E. & Alkhurainej, N. Information seeking behaviour of Members of the Kuwaiti Parliament (MKPs) .Library review (م2011) .
7. Marcella, R., Baxter, G., Davies, S., & Toornstra, D. The information needs and information-seeking behaviour of the users of the European Parliamentary Documentation Centre: A customer knowledge study. Journal of Documentatio (م2007)
8. Orton, R., Marcella, R., & Baxter, G. An observational study of the information seeking behaviour of Members of Parliament in the United Kingdom. In Aslib Proceedings. MCB UP Ltd (م2000) .
9. Patel, M., & Anand, M. Information seeking behaviour of users in IIT Patna. Library Herald, 58(2and3) (م2020) .
10. Patton, M. Q. Two decades of developments in qualitative inquiry: A personal, experiential perspective. Qualitative social work, 1(3) (م2002)
11. Salman, S. The Power of Parliaments: Understanding Why and How Parliamentary Power Changes in Transitioning Democracies. American University (م2017) .
12. Shailendra, K., & Prakash, H. A study of information needs of Members of the Legislative Assembly in the capital city of India. In Aslib Proceedings. Emerald Group Publishing Limited (م2008) .
13. Stier, S., Froio, C., & Schünemann, W. J. Going transnational? Candidates' transnational linkages on Twitter during the 2019 European Parliament elections. West European Politics, 44(7), (م2021)
14. Tongco, M. D. C.Purposive sampling as a tool for informant selection. Ethnobotany Research and applications, 5 . (م2007) .
15. Vesnic-Alujevic, L. Members of the European Parliament Online: The use of social media in political marketing. Wilfried Martens Centre for European Studies (م2013) .
16. Wauters, B., Bouteca, N., & de Vet, B. Personalization of parliamentary behaviour: Conceptualization and empirical evidence from Belgium (1995–2014). Party Politics, 27(2), (م2021) .

17. Weber, K. M., Gudowsky, N., & Aichholzer, G. Foresight and technology assessment for the Austrian parliament—Finding new ways of debating the future of industry 4.0. Futures, (م2019) .
18. Wilson, T. D. Human information behavior. Informing science, 3(2), (م2000) .
19. Zaffar, M. Information seeking behaviour of members of Legislative Assembly of UP and Rajasthan: A comparative study [Doctoral dissertation, Aligarh Muslim University].(م2009).